افتتح الأسبوع السياسي في كلية العلوم الاجتماعية

العوضي: مواجهة الاستجوابات واجبة.. والوزير الذي لا يصعد المنصة «غلطان»

■ البدء في تنفيذ مشاريع المدن الإسكانية يخفف الأزمة المرورية ويخلق فرص عمل جديدة

كامل العوضي مفتتحا الأسبوع السياسي في كلية العلوم الاجتماعية

العوضي في لقطة مع المشاركين في الفعاليات (تصوير: أحمد الهلهل)

■ متفائل بمستقبل العلاقة بين السلطتين واجتماع الغانم كان وديا غلب عليه طابع التآلف والمحبة

كتب فارس العبدان

افتتح النائب كامل العوضي الاسبوع السياسي الذي ينظمه النادي السياسي بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت بحضور العميد المساعد لكلية العلوم الاجتماعية د.حامد العبدالله والمدير الاداري عبدالعزيز بولند ورئيس النادي السياسي فهد العبيد واعضاء وعضوات النادي.

واعرب النائب كامل العوضي عن تفاءله بالمرحلة المقبلة خاصة اذا تم البدء في تنفيذ مشاريع المدن الاسكانية مما يخفف من الازمة المرورية التي تشهدها البلد حاليا بالاضافة الى خلق فرص عمل جديدة.

وحول مستقبل العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خاصة بعد الاجتماع الاخير في ديوان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وفي ظل الاستعدادات لدور الانعقاد غدا « الثلاثاء» قال العوضي: كان اجتماعا وديا يغلب عليه طابع التآلف والمحبة وانا متفائل جدا بمستقبل العلاقة بين اعضاء السلطتين.

و قال العوضي الاستجواب حق دستوري لكل نائب بمجلس الامة من رئيس الوزراء الى اصغر وزير

■ الصوت الواحد يضمن تمثيلا أكبر لشرائح المجتمع ويقلل من التحالفات لأن الكويت بلد الجميع

ولكن النواب الخمسين ينظرون الى محاور الاستجواب لمعرفة ما اذا كان الاستجواب يحقق مصلحة عامة ام يدخل تحت عباءة الشخصانية مؤكدا انه سيقف مع الاستجواب اذا كانت محاوره صحيحة حتى لو قدم الى رئيس مجلس الوزراء ولكن اذا رأينا ان الاستجواب شخصاني « سنوخر عنه».

وأضاف العوضي غالبا النواب يقولون نريد ان نستجوب حتى يوصلوا للوزير الرسالة بان هذا الطريق الذي يسير به خاطئ واذا عدل مساره يقومون بسحب الاستجواب، مبينا ان غالبية الاستجوابات اليوم اصبحت تسير على هذا النمط من اجل تصحيح مسار الوزراء.

وقال إن الوزير الذي لا يصعد الى المنصة «غلطان»، فلابد على كافة الوزراء مواجهة الاستجواب والصعود الى المنصة والرد على كل ما جاء في صحيفة الاستجواب بالادلة والبراهين لان الاستجواب مساءلة فقط لا اكثر.

وذكر ان هناك نوابا يريدون طرح قضية تعديل النظام الانتخابي ولكن جميعنا نجحنا بالصوت الواحد، مشيرا الى ان الصوت الواحد يضمن تمثيل اكبر ويقلل من التحالفات فالكويت بلدنا جميعا.

ولفت إلى ان « قرأت بالامس تصريح الاخ علي الدقباسي وعجبني وفرحني بانهم يفكرون في خوض الانتخابات المقبلة ونامل ان نضع جميعا يدنا بيد بعض لما فيه الخير لبلدنا الحبيبة الكويت.

وحول اللجان التي سيترشح بها في دور الانعقاد المقبل كشف العوضي سوف اترشح للجنة الخارجية ولن أترشح الى مكتب المجلس، موضحا ان من اولوياته قضية الفيزا الخليجية والعمالة المنزلية.

وفي رده على سؤال حول تقييمه لاداء وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف لاسيما وان في فترة من الفترات وجه العوضي انتقادات عدة للحجرف افاد العوضي: في فترة من الفترات كانت هناك مشاكل في التعليم وبينت لوزير التربية مواطن الخطأ وقام بحل تلك المشاكل جذريا، واليوم ارى ان وزير التربية والتعليم العالي مستمع جيد في كل مكان ويعمل بجد واجتهاد مشيدا بالتطور الذي حدث في وزارة التعليم العالي والمجهود الكبير الذي يقوم به وكيل الوزارة راشد النويهض وفريق عمله بما ادى الى تحسين الخدمة التي تقدم الى المواطنين بشكل ملحوظ.

■ وزير التربية مستمع جيد ويعمل بجد واجتهاد والوزارة شهدت تطورا ملحوظا في عهده

وذكر رئيس النادي السياسي بجامعة الكويت فهد العبيد ان النادي السياسي هو نادي علمي متخصص في الامور والاحداث السياسية ويهدف الى ترسيخ روح العمل الجماعي المنظم والتأكيد على اهمية الجانب التطبيقي الموازي للجانب النظري بعيدا عن اي انتماء للتيارات السياسية لافتا الى ان النادي تأسس عام 2001 بجامعة الكويت ويعتبر احد الاندية التابعة للاتحاد الوطني لطلبة الكويت لكنه يعتبر ايضا احدى الجهات المستقلة تماما عن الاتحاد وان كان يعمل تحت مظلة الاتحاد لكي يزيد من اهمية وقوة النادي.

ولفت العبيد الى اهداف النادي التي تتلخص في نشر الوعي السياسي بين الطلبة وتنمية الحوارات الفكرية بين الطلبة ورعايتها بعيدا عن اي تعصب فكري والمشاركة في الاحداث السياسية وابراز جميع الاراء في اي قضية مطروحة في الساحة السياسية من جانب اكاديمي توعوي بعيدا عن التعصب غير المبرر فضلا عن تنمية روح العمل الجماعي وترسيخه في نفوس الطلبة.

وذكر العبيد ان طريقة اختيار اعضاء النادي تتم عن طريق التزكية « اعضاء الاتحاد يختارون اعضاء الهيئة الادارية» ، اما الاعضاء المنتسبين فلا يقتصرون على فئة معينة بل متاحة لجميع طلبة جامعة الكويت ومن خلال الانتساب للعضوية يكون لها مميزات في اولوية حجز مقاعد الرحلات وخصم للندوات موضحا ان هناك نوعين من الاعضاء المنتسبين فهناك اعضاء مشاركون للمشاركة بالفعاليات فقط واعضاء فعالين يشاركون الاعضاء.

ولفت العبيد ان من ضمن انشطة الاسبوع السياسي سيتم تنظيم ندوة اليوم الاثنين لحضور النائب راكان النصف والناطق الرسمي باسم الحركة السلفية فهيد الهيلم في تمام الساعة 12 ونصف ظهرا في قاعة 129 بكلية العلوم الاجتماعية.

كما سيتم عقد ندوة يوم الاربعاء بحضور صالح الملا وعبدالرحمن العنجري في تمام الساعة 12 ونصف ظهرا في قاعة 129 بكلية العلوم الاجتماعية.

«اتجاهات» قارن بين تهديدات النواب في 3 برلمانات متعاقبة خلال أول 75 يوما

تقارب كبير في عدد الملاحقات النيابية بين المجلسين المبطلين والحالي

■ هدوء تجاه النفط والداخلية بعد خروج حسين والحمود والغضب يتزايد تجاه رولا

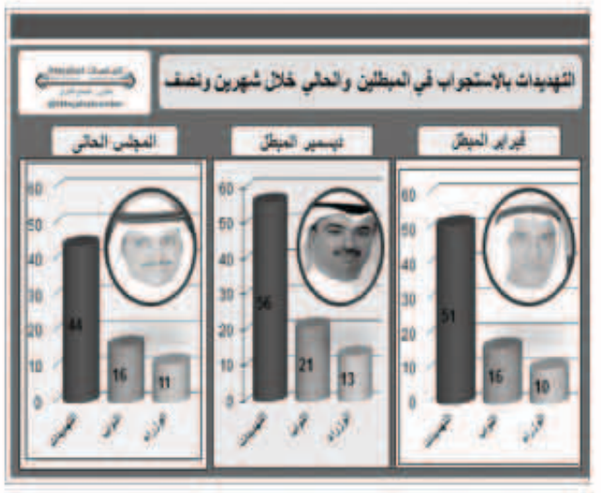

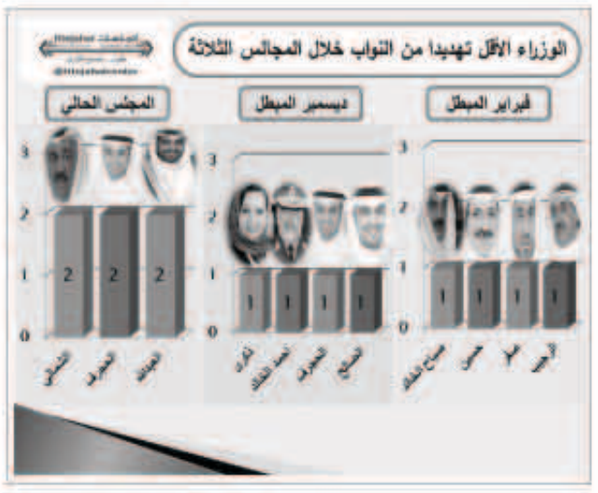

■ ارتفاع نسبة التهديدات نحو رئيس الوزراء في المجلس الحالي تشبه إلى حد كبير مجلس فبراير

اعد المرصد البرلماني التابع لمركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذى يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكه تقريرا قارن فيه بين تلويح النواب مجلس الامة باستخدام اداة الاستجواب ضد الوزراء فى ثلاثة مجالس متتالية، الحالى وديسمبر وفبراير 2012 المبطلين، خلال فترة الـ 75 يوما الاولى من عمر كل منهم، وذلك بالاعتماد على المنهج المقارن لتوضيح الفروق العددية للتهديدات، واعلى واقل النواب تهديدا، وأكثر واقل الوزراء استهدافا بها.

وبين اتجاهات ان التهديد بالاستجواب أو بالمسائلة السياسية يعبران في حد ذاتهما عن مدى الحراك البرلماني وتفاعل النواب مع الادوات الدستورية المتاحة لهم، ويوضحان مدى احتمالية عودة التازيم بين السلطتين خلال الفترة القادمة مقارنة بما حدث فى المجلسين المبطلين السابقين.

وافاد ان المقارنة الحالية بين تهديدات المجالس الثلاثة اكدت ان هناك تقارب شديد بينهما، حيث بينت النتائج أن اجمالي تهديدات ديسمبر المبطل بقيادة علي الراشد بلغت 56 تهديدا من قبل 21 عضوا طالت رئيس الحكومة و12 وزيرا، في حين تنخفض قليلا تهديدات فبراير بقيادة احمد السعدون لتصل الى 51 تهديدا في ذات الفترة الزمنية من قبل 16 نائبا، طالت جابر المبارك و9 وزراء اخرين، ويستمر الانخفاض قليلا في المجلس الحالي بقيادة مرزوق الغانم ليصل اجماليه في 75 يوما الى 44 تهديدا من 16 نائبا لرئيس الحكومة و10 وزراء.

ونوه اتجاهات الى أنه بالرغم من ارتفاع عدد تهديدات المجلسين المبطلين قليلا عن المجلس الحالي، الا أن هناك مفارقة ينبغي الاشارة اليها، وهي أن المجلس الحالي لم ينعقد فعليا حتى هذة اللحظة، وبالرغم من ذلك فان الرقم تجاوز الاربعين تهديدا، والاكثر من ذلك ان اغلب التهديدات موجهة ضد رئيس الحكومة سمو الشيخ جابر المبارك وقد وردت بالفاظ فيها شئ من الجرأة على شخص رئيس الوزراء. مما يعني ان عودة التازيم بين السلطتين باتت وشيكة، حيث ان «الاستجواب» الذى يعد أعلى درجات المساءلة السياسية، اشبه بالبركان الذى يفجر الحياة النيابية سخونة واشتعالا، وهو المتوقع خلال الفترة المقبلة خاصة بعد الشرارات المتتالية من النواب التي تقود الى انفجار محتمل فى العلاقة بين السلطتين فى القريب العاجل.

والمح التقرير الى أن هناك وزرات كانت فى مرمى نيران النواب خلال المجلسين المبطلين كالداخلية التى كانت مسئولة من احمد الحمود والنفط التى كان يتولاها هانى حسين والمالية التى كان يتولاها مصطفى الشمالى، الا ان هذه الوزارات قد انخفضت حيالها حدة التهديدات بشكل كبير، وهى الوزارات التى تم تغير المسئولين عنها، حيث تم الاستغناء عن الحمود وهانى حسين، فى حين اسندت النفط للشمالى بدلا من المالية، وفى مقابل ذلك هناك غضب نيابى تجاه الوزرات النسائية في الحكومة الحالية، حيث جاءت ذكرى الرشيدي في الترتيب الثانى بعد رئيس الوزراء مباشرة ثم رولا دشتي، وهو الامر الذى لم يكن مطروحا فى المجلسين المبطلين.

وأشار التقرير أن رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر كان على رأس الوزراء الاكثر تهديدا مجلس فبراير 2012، بواقع 15 تهديدا، وقد بدأت تهديدات رئيس الوزراء مبكرا في ذلك المجلس، ففي الشهر الاول له تلقى 7 تهديدات أغلبها من نواب الاقلية، حيث هدد دشتي الرئيس بسبب تراخي الحكومة في محاسبة مقتحمي السفارة السورية، والدويسان احتجاجا على تغريدات المليفي، والقلاف بسبب دور المبارك في صراع الاسرة الحاكمة على حد تعبيره، إلا أن هذا لم يمنع الاغلبية حينذاك من إطلاق تهديدات بكثافه ضد سمو الشيخ جابر، فقد هدده كل من الهطلاني والوسمي والمطر.

وفي الترتيب الثاني جاء الحمود بواقع 13 تهديدا، بسبب الاساءة لأبناء القبائل، والتقصير في حماية الجويهل، كما تلقى تهديدات من الطبطبائي ودشتي، وجاء مصطفى الشمالي وزير المالية حينذاك في الترتيب الثالث، حيث تلقى 9 تهديدات، أغلبها في الشهر الاول وكان الفساد في المؤسسة المالية هو العامل المشترك الذى دفع أغلب النواب لاستهدافه، فقد لوح البراك على خلفية تقاعس الوزارة في حماية المال العام وهو الامر الذى دعا العنجري الى مطالبة الوزير بتصحيح المسار القانوني لبعض الشركات، وانضم اليهما الوسمي الذى هدد بتقديم استجواب من 3 محاور تتعلق بأملاك الدولة والقروض والتفريط في الثروة الوطنية، وأيضا الطاحوس الذى قال أن اسقاط الشمالي أسهل من شربة الماء. ثم يأتي الشيخ محمد العبدالله وزير الاعلام حينذاك في الترتيب الرابع بـ 3 تهديدات ابرزها يتعلق بتبيض أموال في الفضائيات. وفي مجلس ديسمبر المبطل، جاء احمد الحمود وزير الداخلية في المقدمة، حيث تلقى 14 تهديدا من خلال 9 نواب، كان الانفلات الامني نقطة الضعف التي أثارت استياء النواب ودفعتهم الى استهداف الحمود بهذا العدد، اضافة الى اختراق المقاطعين للأجهزة الامنية، وهيكلة الوزارة وجريمة القادسية والبدون، يليه هاني حسين وزير النفط الذى تلقى 13 تهديدا، كانت مشكلة التعيينات والترقيات وصفقة الداو وحماية المال العام وراء هذا الكم من التهديدات، وتلاهما وزير المالية مصطفى الشمالي بواقع 10 تهديدات ثم رئيس الوزراء بواقع 6 تهديدات.

وفي المجلس الحالي أشار اتجاهات الى كثافة التهديدات الموجهة الى رئيس الوزراء، حيث انه الاكثر استهدافا خلال الـ 75 يوما الاولى من عمر المجلس بواقع 10 تهديدات من قبل صفاء الهاشم والعدساني والصالح والخليفي ومعصومة، على خلفية عدد من القضايا ابرزها سوء الادارة والازمة الاسكانية والتلوث في الجهراء ومناقصة محطة كهرباء شمال الزور والتقاعد المبكر.

وتأتى ذكرى الرشيدي في الترتيب الثاني بواقع 7 تهديدات من النواب « العدساني – الدويسان– الزلزلة – حمدان العازمي – الطاحوس – عبد الكريم الكندري – القويعان» بسبب عدد من الملفات اهمها الإقامات والتعيينات وعدم قدرتها على القيام بمهامها الوزارية ووفاة نزيلة احدى دور الرعاية والرشوة في الوزارة، وقد حل كل من رولا دشتي سالم الاذينة في الترتيب الثالث بواقع 4 تهديدات لكل منهما.

الوزراء الأقل تهديداً

اضاف اتجاهات ان 4 وزراء هم الاقل تهديدا في مجلس فبراير 2012، تلقى كلا منهم تهديدا واحدا وهم وزير الخارجية صباح الخالد وهاني حسين وزير النفط وفاضل صفر وزير الاشغال، واحمد الرجيب الذي لم يتلق سوى تهديدا، وفي مجلس ديسمبر أيضا 4 وزراء تلقى كل منهم تهديدا واحدا، وهم «الحجرف بسبب رفع درجات القبول في كليات التربية – وذكرى الرشيدي بشأن حركة تنقلات غير قانونية، وأحمد الخالد وزير الدفاع بسبب تفتيش 79 عسكريا سعوديا، والصالح على خلفية غلاء الاسعار»، وفي المجلس الحالي ياتي الحجرف والشمالي والعبدالله بواقع تهديدين لكل منهم.

النواب الأكثر تهديداً

افاد التقرير ان عبيد الوسمي هو الاكثر تهديدا خلال فترة الـ 75 يوما الاولى فى مجلس فبراير 2012 بواقع 7 تهديدات، في حين حل بعده ثلاثة نواب بواقع 6 تهديدات لكل منهم، وهم الجويهل ودشتي والقلاف، وفي مجلس ديسمبر جاء النائبين سعدون حماد ونواف الفزيع في الترتيب الاول، حيث هدد كلا منهما 9 مرات وفي الترتيب الثاني جاء القلاف بواقع 6 تهديدات ثم الدويسان والشليمي بواقع 4 تهديدات، وفى المجلس الحالي تاتي صفاء الهاشم في المقدمة بواقع 6 تهديدات ثم العدساني والصانع والقويعان بواقع 4 تهديدات لكل منهم.

واكد اتجاهات انه بالنسبة لأكثر النواب تهديدا وذلك بالنظر الى عدد الوزراء واختلافهم، ياتي الوسمي في مقدمة مجلس فبراير المبطل بواقع 3 وزراء وهم «الشمالي – الحمود – جابر» ومعه فى نفس الترتيب دشتي الذي هدد كلا من «هاني حسين – جابر – الحمود» وأيضا القلاف الذي هدد « العبدالله – أحمد الخالد– جابر»، وفي مجلس ديسمبر 2012 جاء الفزيع والشليمي في الترتيب الاول، حيث هدد كلا منهما 4 وزراء ثم القلاف والصانع الذي هدد كلا منهما 3 وزراء، اما المجلس الحالي فقد جاء عدد من النواب في ذات الترتيب، حيث هدد كلا منهم 3 وزراء وهم محمد طنا الذي «هدد الاذينة – محمد الخالد – انس الصالح» والقويعان الذى هدد «العبدالله – الابراهيم – ذكرى» والعدساني الذي هدد ذكرى وجابر والاذينة، وصفاء التي هددت «رولا وجابر والابراهيم» والصانع الذي هدد «الشمالي وانس الصالح وسالم الصباح».